

Distr.: General
17 February 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

البندان ١١٥ و ١٢٦ من القائمة الأولية*

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التفتيش على إدارة البرامج
والتنظيم الإداري للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

موجز

لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية السعي الدؤوب للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى تحقيق الرؤية التي تتوخاها لنفسها بأن تصبح "مركزا إقليميا للخبرة الرفيعة" عملي المنحى، لا سيما من خلال اتباع نهج تكاملي ومتعدد التخصصات في مواجهة التحديات الإقليمية التي تفرضها العولمة والتنمية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وراكت اللجنة خبرتها وتجربتها المتعددة التخصصات وعززت قدرتها على القيام بشكل فعال بالتنوع بأنشطتها ونشرها وتنسيقها وتنفيذها على الصعيد الإقليمي.

ويعكس اهتمام البلدان الأعضاء بأعمال اللجنة ومشاركتها فيها بصورة أكثر فعالية اعترافا متزايدا بإنجازاتها وبمكانياتها في المنطقة.

ولاحظ المكتب مع ارتياح الترويج المطرد لأدوات الأمم المتحدة المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج داخل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وأن اللجنة باتت حاليا أحد أكثر كيانات الأمانة العامة تقدما في هذا المجال. وأتيح للإدارة والموظفين التدريب على

* A/61/50.



منهجيتها وتطبيقها. ومن المهم الآن دعم هذا الإنجاز من خلال العمل بالقدر نفسه من التفاني والثبات على تعزيز مراقبة نوعية أهدافها القابلة للتحقيق.

بيد أنه يتعين مواجهة خمسة تحديات رئيسية حتى تتمكن اللجنة من تحقيق كامل قدراتها: (أ) يتعين وضع الهيكل التنظيمي وفقا للقواعد؛ (ب) يلزم إعادة إنشاء شعبة الإحصاءات؛ (ج) يتعين إعادة تقييم المزايا النسبية للجنة وتعزيز التواصل لغرض التعاون مع شركائها الإقليميين؛ (د) وجوب الارتقاء بإدارة المعلومات والمعارف إلى مستوى نوعي جديد يتناسب والدور الإقليمي للجنة؛ (هـ) ضرورة جعل ثقافة الإدارة التنفيذية أكثر اتساقا وموضوعية وشفافية. ومن شأن مواجهة هذه التحديات في إطار العمل على تنفيذ التوصيات العشرين الواردة في هذا التقرير أن تحسن فعالية اللجنة إلى حد كبير.

وطلبت إدارة اللجنة إعادة صياغة الفقرة السابقة بحيث تشمل على تحديين رئيسيين فقط، هما: تعزيز البرنامج الفرعي للإحصاءات والارتقاء بإدارة المعلومات والمعارف إلى مستوى نوعي جديد يتناسب والدور الإقليمي للجنة. ولم يوافق المكتب على هذا الطلب.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٤-١ مقدمة - أولا
٥	٨-٥ الهيكل التنظيمي - ثانيا
٦	١٥-٩ البرنامج الفرعي للإحصاءات - ثالثا
٩	٢٤-١٦ أداء البرنامج - رابعا
١١	٢٩-٢٥ الدور الإقليمي - خامسا
١٤	٣٨-٣٠ إدارة المعلومات والمعارف - سادسا
١٨	٤٢-٣٩ دعم البرامج - سابعا
٤٣	٤٦-٤٣ الإدارة التنفيذية - ثامنا
٢١	٤٩-٤٧ الاستنتاجات - تاسعا
٢١	٨١-٥٠ التوصيات - عاشرا

أولا - مقدمة

١ - أنشئت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عام ١٩٧٣^(١) وأعيد تشكيلها لاحقا عام ١٩٨٥^(٢) بغية الاعتراف على نحو أكمل بالجانب الاجتماعي لأنشطة اللجنة. وتُقل مقر اللجنة إلى بيروت في عام ١٩٩٧ بعد عمليات انتقال عدة تعزى إلى عدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، شرعت اللجنة في عملية إصلاح تحدها في ذلك رؤيتها بأن تصبح "مركزا إقليميا للخبرة الرفيعة" عملي المنحى ومكرس لتيسير تكامل البلدان الأعضاء من خلال جهدها المتعدد التخصصات العالمي النوعية الهادف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية والبشرية والإقليمية، وتكامل الأسواق الوطنية وتيسير تدفق السلع والخدمات والاستثمارات والناس عبر الحدود بين بلدان المنطقة^(٣). وارتئي لثقافتها الداخلية أن تكون مستندة إلى عمل الفريق والشفافية والتواصل الفعال والصريح.

٢ - وتهدف مهمة اللجنة إلى تعزيز أوجه التآزر التي تسمح للبلدان الأعضاء بإدارة عمليتي العولمة والتنمية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصيات المنطقة والتحويلات التكنولوجية والتجارية على المستوى العالمي. وحدد الإصلاح أربع أولويات برنامجية هي: العولمة والتكامل الإقليمي، والسياسات الاجتماعية، والمياه والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أضيفت إليها لاحقا مواضيع النهوض بالمرأة وتمكينها^(٤)، وبناء القدرات الإحصائية الوطنية، والإنعاش في فترة ما بعد الصراع^(٥). ومن خلال التركيز على هذه الأولويات، سعت المبادئ التوجيهية للإصلاح إلى الانتقال من الكم إلى النوعية والتنفيذ في الوقت المناسب، وتبسيط تدفق العمل، وتعزيز النهج المتعدد التخصصات.

٣ - وفي عام ٢٠٠٥، استعرض المكتب إدارة البرامج والتنظيم الإداري في اللجنة، وقيّم ما أحرز من تقدم في الإصلاح وما ترتب على ذلك من أثر في تعزيز المساءلة والفعالية في تنفيذ البرامج. وشمل التفتيش تحليل بيانات البرامج في نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق؛ واستعراضا نظريا للوثائق التشريعية والتنفيذية والمتعلقة بالميزانية وغيرها من الوثائق

(١) بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د - ٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣.

(٢) بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٥ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥.

(٣) انظر صفحة Vision ESCWA على الموقع على الشبكة www.escwa.org.lb/about/exec/reform/pix/ex3tst.html

(٤) بموجب الفقرة ٣ من قرار اللجنة ٢٤٠ (د - ٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

(٥) بموجب الفقرتين ٢ و ٣ من قرار اللجنة ٢٤١ (د - ٢٢) المؤرخ ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

ذات الصلة؛ واستقصاء استبيانيا شمل إدارة اللجنة وموظفيها، فضلا عن شركائهم وأصحاب المصلحة الآخرين؛ وإجراء مقابلات في نيويورك وبيروت من مديريين وموظفين بالأمم المتحدة، وممثلين عن كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ومسؤولين حكوميين ودبلوماسيين.

٤ - وجرى التماس تعليقات الإدارة على مشروع التقرير وهي ترد بالخط المائل في هذا التقرير. ويُعرب المكتب عن تقديره الكبير لما أبدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إدارة وموظفين، من تعاون خلال عملية التفتيش.

ثانيا - الهيكل التنظيمي

٥ - كجزء من إصلاح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الهادف إلى تعزيز المرونة والفعالية في تنفيذ البرامج، جرى الأخذ بنهج يستند إلى المواضيع/الأفرقة في ما يتعلق بالتنظيم الداخلي للجنة^(٦). وقد اعتمد مفهوم "الفريق" وطُبق على جميع الكيانات دون مستوى الشعبة. وحل محل التسميات التقليدية في الأمم المتحدة مثل "الفروع" و "الأقسام" و "الوحدات". وأقر المكتب بأن نهج الفريق ساعد في تعزيز تبادل الخبرات والتعاون المتعدد التخصصات داخل اللجنة. بيد أن المكتب لاحظ أيضا أنه اقترن بقدر مفرط من التجزؤ رغم بعض المحاولات التي بُذلت لمعالجة ذلك، كما اقترن بحالات جمود صارخة وبقدر كبير من الإرباك في خطوط التسلسل الإداري والهيكلين التنظيمي والمتعلق بالميزانية.

٦ - ويشير المكتب إلى أنه وفقا للممارسة الإدارية المتبعة، تُكوّن الأفرقة المتعددة التخصصات من أعضاء (متفرغين وغير متفرغين على حد سواء) يتمتعون بخبرات مختلفة بغية إنجاز نواتج ملموسة ضمن مهل قصوى محددة. ويجري عادة حل الفريق بعد إنجاز النواتج. وينبغي أن يفوض قائد الفريق سلطة كاملة على عمل الفريق وأن يكون شخصا خاضعا للمساءلة عن النتيجة المحرزة. وفي ما يتعلق بتقييم الأداء، يجري الاعتراف بفضل أعضاء الفريق لإسهاماتهم في إنجازات الفريق على نحو يكمل الاعتراف بفضلهم في الاضطلاع بمسؤولياتهم العادية. ويشير المكتب أيضا إلى أن الوحدات التنظيمية القائمة مسؤولة عن النواتج والأنشطة المتكررة المتجانسة المواضيع التي تستخدم، عند الاقتضاء، موظفين يتمتعون بخبرة إضافية.

٧ - بيد أنه يتعذر في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التمييز بشكل جلي بين الهياكل القائمة والأفرقة، الأمر الذي أوجد نوعا من الخلط في التوقعات بالنسبة إلى الإدارة

(٦) انظر الصفحة "ESCWA Reform and Revitalization" على موقع اللجنة على الإنترنت

.www.escwa.org.lb/about/exec/reform/pix/exlmain.html

المتوسطة والموظفين لأن صفة "الفريق" استخدمت في إعادة تسمية هياكل تنظيمية قائمة، وإن لم تكن لها، من حيث مضمون عملها وطابعه وديناميته، نفس السمات الواضحة للنهج الأصلي القائم على الأفرقة. واتسم تشكيل الأفرقة وإدارتها بالمركزية المفرطة، حيث احتفظ بمعظم القرارات ذات الأهمية الفعلية لكي يبت فيها الأمين التنفيذي. وأدى هذا إلى شل مبادرة الإدارة الوسطى الرامية إلى تشكيل أفرقة حقيقية متعددة التخصصات. وفي أحيان كثيرة تكون السلطات المخولة لقادة الأفرقة غير واضحة المعالم. وأبلغ المكتب بأن عمليات إعادة توزيع المهام بين الأفرقة كانت تجرى أحيانا دون مناقشة الموظفين أو قادة الأفرقة وفي حالات كثيرة خلال مهل زمنية قصيرة جدا.

٨ - ويشير المكتب إلى أن إدارة اللجنة نُصحت في السابق بعدم إلغاء الأقسام والوحدات. ويرى المكتب أن الوقت حان لإعادة النظر في المبادئ التوجيهية والممارسات التي تنظم طريقة عمل الأفرقة في اللجنة. ومن الضروري إنشاء هياكل مستقرة داخل الشعب تُطلق عليها تسميات تقليدية ويُحدد لها تسلسل إداري واضح، وهيكل تكميلي مرن للأفرقة المتعددة التخصصات. ومن شأن إعادة النظر في نهج عمل الأفرقة أن تعزز المبدأين الرئيسيين اللذين يحكمان الإصلاح الجاري في اللجنة وهما: اللامركزية الرشيدة في صنع القرار، وتعزيز المساءلة.

ثالثا - البرنامج الفرعي للإحصاءات

٩ - في عام ٢٠٠٣، حُلّت شعبة الإحصاءات التابعة للجنة واعتمدت اللامركزية في أنشطتها الإحصائية. وأنشئت أربعة أفرقة متخصصة من الإحصائيين (لا تضم ثلاثة منها سوى موظف واحد من الفئة الفنية) جرى توزيعها على أربع شعب. وكان المبرر وراء هذا الترتيب هو تحسين التعاون بين الإحصائيين والخبراء في المجالات الفنية من أجل إنتاج بيانات دقيقة ومتسقة. وفي عام ٢٠٠٤، تبين للمكتب أن عدم وجود شعبة للإحصاءات مكتملة الأركان يشكل عائقا وأنه ينبغي إعادة تقييم لا مركزية الإحصاءات وذلك بالتشاور على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة^(٧). وأفادت اللجنة في وقت لاحق بأن استعراضها الداخلي خلص إلى وجوب الإبقاء على الهيكل اللامركزي^(٨).

(٧) انظر تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعته لحسابات عمل اللجان الإقليمية (A/58/785)، الفقرات ٥١-٥٤ و ٨١-٨٢).

(٨) تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن مراجعة حسابات إدارات اللجان الإقليمية (A/60/378)، الفقرات ٤٠-٤٤).

١٠ - ولاحظ المكتب أن الأخذ باللامركزية وإن كان قد أدى إلى مشاركة الإحصائيين بشكل أوثق في أنشطة البحث التي تضطلع بها الشعب الفنية، كانت له انعكاسات سلبية على التآزر داخل البرنامج الفرعي للإحصاءات نفسه بسبب تشتت الكم اللازم وجوده من الخبرة الإحصائية. فقد أعاقت هذه اللامركزية إنشاء نظام متكامل للمعلومات الإحصائية داخل اللجنة يكون مصدرا وحيدا لبيانات موثوق بها ويتم إعدادها حسب الطلب وقابلة للمقارنة. ومعظم البيانات الإحصائية متوفرة الآن لدى مختلف الشعب، ولكنها غير معدة ليستفيد منها الآخرون، ويتعذر عليهم الوصول إليها بسهولة، وغالبا ما يكون من الأسهل الحصول عليها من مصادر خارجية أخرى، أو إعادة حسابها. وليست هناك استراتيجية لتطوير قدرة إحصائية للمنطقة.

١١ - وأنشئت وحدة تنسيق مصغرة هي وحدة تنسيق الإحصاءات مهمتها تنسيق البرنامج الفرعي للإحصاءات^(٩). بيد أن المكتب لاحظ أن عدم التكافؤ بين ملاك الموظفين في الوحدة وولايتها أدى إلى عدم انتظام التنسيق. وطرأت صعوبات في كفاءة استخدام الموارد المخصصة لهذا البرنامج الفرعي للغرض المرجو منها وفي تبيان التسلسل الإداري للإحصائيين تجاه رئيس الوحدة ورؤساء الشعب الفنية التي يعملون فيها. وانخفض عموما عدد موظفي الفئة الفنية في البرنامج الفرعي للإحصاءات بنسبة ٢٥ في المائة وعدد موظفي فئة الخدمات العامة بنسبة ٣٠ في المائة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦. كما صادفت البرنامج الفرعي اللامركزي صعوبات في الإبقاء على طائفة واسعة من وظائف الإحصاءات وفي إقامة صلات فعالة مع البرامج الإحصائية العالمية وتعزيز تكوين الآراء الإقليمية بشأن القضايا الإحصائية العالمية.

١٢ - ويرى المكتب أن الهيكل الحالي يعوق التعاون الحسن التوقيت والشامل والموحد مع الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة والكيانات الإحصائية الأخرى. وينبغي إنشاء آلية للحصول على البيانات من البلدان الأعضاء على أساس موثوق به ومستمر. إذ أن رقابة البرامج الفرعية الإحصائية وإدارتها لا تتسم بالشفافية ولا بالفعالية. ومكتب خدمات الرقابة الداخلية لا علم له بأي جهود مبذولة للمحافظة على القدر الكبير من الخبرة المتوفرة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في مجال الإحصاء، أو لتعزيز التعاون بين الخبراء في

(٩) انظر التوصية ٣ من تقرير الفريق الاستشاري عن تنشيط اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ الذي أعده وارن سايج وكيث ولتون وفرانيس زين الدين) بشأن اعتماد اللامركزية في الأنشطة الإحصائية، التي أكدت على أنه "في هذا الصدد، يوصي الفريق الاستشاري بوجود إبقاء المهام الأساسية لشعبة الإحصاءات لا سيما تلك المتصلة بزيادة القدرات التقنية لبلدان المنطقة، وتلك التي تكتسي طابعا تنسيقيا، ضمن وحدة تنظيمية أصغر حجما تعمل بوصفها جهة تنسيق".

مختلف مجالات الإحصاء أو لمعالجة المسائل المنهجية والتنظيمية بطريقة فعالة. ومع ذلك، فإنه مما يشجع مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تعمل حالياً على معالجة الحاجة إلى جمع إحصاءات وصفية وتفسيرية، من خلال الهيكل التنظيمي وتخصيص الموارد.

١٣ - وترى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن وجود وحدة مركزية، داخل هيكل عام لا مركزي، هو الأكثر ملاءمة لجمع إحصائيات وصفية في شكل مناسب وقابل للفهم والاستخدام، ووضع معايير ترصد على أساسها هذه الإحصائيات. إضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد وجود وحدة مركزية، بالتعاون مع الشعب والأفرقة الفنية داخل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، البلدان الأعضاء في صياغة خططها المتعلقة ببناء القدرات وتنفيذها بالاستفادة الكاملة من الموارد المتعددة الأبعاد المتاحة. أما فيما يتعلق بالإحصائيات التفسيرية، فإن الشعب الفنية لديها ميزة على الشعب الأخرى إذ أنها بصورة عامة أكثر إلماماً بحالة المؤشرات وطرائق الجمع والتصنيف وما إلى ذلك. ويمكن أن يعمل الإحصائيون، من مختلف المجالات، في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع بعضهم البعض لمساعدة البلدان في وضع استراتيجياتها الإحصائية الوطنية المؤدية إلى صياغة استراتيجية إقليمية يمكن أن تلبى احتياجات البلدان الأعضاء إلى بيانات التكامل الإقليمي ووضع أولويات التنمية مع أخذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في الحسبان. وهذا سيمهد الطريق للبلدان لإنتاج بيانات موثوق بها وفي الوقت المناسب وقابلة للمقارنة تلبى احتياجات واضعي السياسات والأهداف الوطنية وغايات الأهداف الإنمائية للألفية.

١٤ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية المحاولات الأخيرة لتقليل درجة التجزئة ولجعل إدارة الأنشطة الإحصائية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أكثر مركزية وتماسكا ولتعزيز وحدة تنسيق الإحصاءات. ومع ذلك، لا يزال هناك بعض الشك فيما يتعلق بدور اللجنة التوجيهية للإحصاءات المشتركة بين الشعب وخطوط إبلاغ رئيس وحدة تنسيق الإحصاءات بوصفه مدير البرنامج الفرعي. ولاحظ مكتب الرقابة أيضا الإدارة المركزية للغاية لموارد البرنامج الفرعي في مجال الإحصاء التي لا يملك رئيس الوحدة فيها سلطة تذكر. وقد تم تجاهل جهوده المبذولة لتحقيق ترابط هام بين نواتج وموارد الأفرقة المختلفة في البرنامج الفرعي. ولا يزال رئيس وحدة تنسيق الإحصاءات لا يملك السلطة الكاملة لكفالة تعاون جميع الأفرقة خاصة في إنشاء النظم المتكاملة للمعلومات الإحصائية. ويتصل بعض رؤساء الأفرقة بالأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية وبالذول الأعضاء مباشرة متجاوزين رئيس وحدة تنسيق الإحصاءات.

١٥ - ويعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية بقوة أنه ينبغي إعادة إنشاء شعبة للإحصائيات وأن يُعاد تنشيطها. ومن المهم دمج الموارد المتواضعة التي تخصصها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا للإحصاء في شعبة واحدة لضمان توحيد القدر الكبير من الخبرة في مجال الإحصاء ومدى ملاءمة المهمة الإحصائية وتماسكها وفعاليتها. وقد أيدت هذا الرأي الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وأحاط مكتب خدمات الرقابة علما بالاستعراض المقرر من جانب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

رابعا - أداء البرنامج

١٦ - لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية عمليات التحسن الملحوظة التي طرأت خلال السنتين الأخيرتين في مجال حسن توقيت رصد أداء البرنامج وتقديم التقارير، والجهود المنتظمة للنهوض بالتقييم الذاتي والتزام الأمناء التنفيذيين بالعملية. ومما تجدر ملاحظته أيضا الترشيد الناجح للمنشورات: فقد تم توحيدها وتناقص عددها بنسبة ٥٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وأحرز تقدم كبير في نشر أدوات الرصد والتقييم عن طريق الانترنت وفي تقديم التوجيه والتدريب إلى مديري البرامج الفرعية والموظفين. ويعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تحقيق المزيد من التحسن سيتطلب عملية تتسم بقدر أكبر من المشاركة، لا سيما زيادة مشاركة الإدارة في المستوى المتوسط.

١٧ - وقد أدخل نظام النوعية الكلية لدعم البعد النوعي لأداء البرنامج. على أنه على الرغم من إدخال بعض عناصر مراقبة النوعية، فإن النظام ككل لم ينفذ بعد على النحو المتوخى. ويولي مكتب خدمات الرقابة الداخلية اهتماما خاصا للجنة المنشورات، التي كان من المقرر أن تكون الأداة الرئيسية في تحسين نوعية نواتج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

١٨ - ولم تتحقق إلى حد كبير التزامات لجنة المنشورات حيال ضمان النوعية وتقييم فعالية التوزيع وتأثير المنشورات. ولا توجد أي آليات لضمان إجراء عمليات الاستعراض والتقييم الداخلية للنواتج بطريقة منتظمة. كما لا توجد قائمة بأسماء المستعرضين ولم توضع المبادئ التوجيهية ذات الصلة. ومن الناحية الإيجابية، كانت هناك بعض عمليات الاستعراض الداخلية بين الأقران وتم تقديم مقترحات لضمان تأمين الأموال لعمليات الاستعراض الخارجية خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ومع ذلك، لم يتم إجراء أي عمليات استعراض رسمية خارجية حتى الآن، ولا يزال تقييم مدى فعالية المنشورات في مرحلته الأولى.

١٩ - ولم تتمكن لجنة المنشورات من تحقيق أي تقدم في إطار توضيح العناصر الهامة من اختصاصاتها. إذ يعوق عملها التأخر في اتخاذ قرارات هامة وانعدام النهج القائم على المشاركة. وبالرغم من أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية لاحظ مؤخرًا بعض التغيرات الإيجابية في عمل لجنة المنشورات، إلا أنها لا تزال تحتاج إلى تحقيق الكثير من التحسن.

٢٠ - ولا تزال هناك حاجة إلى التنفيذ التام لجميع عناصر نظام النوعية الكاملة. ومن بين العناصر التي لا تزال مفقودة الإعداد القائم على المشاركة لخطط التنفيذ المواضيعية وخطط تنفيذ البرامج الفرعية التي ينبغي أن تشمل تخصيص زمن كل مهمة لكل موظف ومواصلة رصد الأداء وتقديم تقارير مقارنة بخطط التنفيذ المواضيعية وعروض نهاية العمل التي تقدمها جميع الأفرقة في حلقة دراسية عامة.

٢١ - وتعد أنشطة التعاون التقني مكونًا هامًا لتنفيذ البرنامج الذي يكمل بفعالية العمل التحليلي والمعياري للجان الإقليمية. ويعاني برنامج التعاون التقني للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عادة من تدني مستوى التمويل من خارج الميزانية - بصورة مطلقة ونسبية - بين اللجان الإقليمية وجمع الأموال العشوائي وعدم ملاءمة آلية استعراض المشاريع. ومع ذلك، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية نجاح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في التماس أموال ضخمة للمشاريع الموجهة نحو تعمير العراق. وقد تناول مكتب خدمات الرقابة الداخلية سابقاً^(١٠) أوجه القصور في التعاون التقني للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ويسر مكتب خدمات الرقابة أن يشير إلى أوجه التقدم التي أحرزتها اللجنة في وضع استراتيجية التعاون التقني الخاصة بها^(١١)، وإدخال دورة تخطيط المشاريع وترويج مقترحاتها لمشاريع التعاون التقني للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بفعالية مع الدول الأعضاء، بالإضافة إلى إنشاء شعبة تخطيط البرامج والتعاون التقني كجهة تنسيق لأنشطة جمع الأموال، وإضفاء اللامركزية على الأنشطة الاستشارية الإقليمية الخاصة بها المقدمة إلى الشعب الفنية. ولاحظ المكتب أن مبادرة الشعبة المتعلقة بإجراء تدريب في مجال إدارة المشاريع للموظفين والمدبرين سيتم توسيعها لتشمل رصد المشاريع وتقييمها.

٢٢ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة التزام اللجنة بإدخال أفضل الممارسات من كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك اللجان الإقليمية، في إطار إصلاحها للتعاون التقني كما لاحظ الجهود الناجحة التي بذلتها في تنفيذ بعضها. ومن المسائل الأخرى الجديرة بالمعالجة،

(١٠) "تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعته لحسابات اللجان الإقليمية (الوثيقة A/58/785، الفقرات من ٧٧ إلى ٨٠).

(١١) E/ESCWA/23/5(Part III)/Add.1

مسألة تحسين المناطق الجغرافية الرئيسية التي تركز عليها اللجنة أنشطة التعاون التقني: ويعتقد مكتب خدمات الرقابة أنه ينبغي التركيز بشدة على البلدان ذات الاحتياجات الأكبر. فعلى سبيل المثال، لم ترتفع حصة بعثات التعاون التقني إلى اليمن خلال السنوات الثلاث الماضية.

٢٣ - ويرى مكتب خدمات الرقابة أن إعادة ترتيب الخدمات الاستشارية الإقليمية خطوة إيجابية إلى الأمام. بيد أن الأنشطة الاستشارية يمكن مع ذلك أن تستفيد من توسيع نطاق الإعلان عنها داخل اللجنة وخارجها فيما يتعلق بأهدافها ونتائجها وتأثيرها. وينبغي للخدمات الاستشارية، بدورها، أن تقدم تعليقاتها الفعالة على الأنشطة المعيارية والتحليلية التي تقوم بها الشعب الفنية. ولاحظ المكتب أن اللجنة تقوم بإنشاء مجموعة للبريد الإلكتروني وشبكة إلكترونية للبرنامج العادي للتعاون التقني لتحقيق هذه الغاية. ويجري التعرف على قصص النجاح التي تمثلها الإنجازات التي تحققت في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني كما يجري الإعلان عنها ونشرها عبر مختلف الوسائل. ويجري حالياً إعداد كتيب محسّن عن برنامج الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وسيوزع على نطاق واسع ولكن بصورة موجهة.

٢٤ - ومن العوامل الهامة في تحسين أداء البرنامج، تطوير قدرات الموظفين من خلال التدريب الشامل والفعال. ولاحظ المكتب أن خطط التدريب لم تعكس أي جهود ذات معنى لتعديل القاعدة المعرفية والمهارات ذات الصلة للموظفين الذين تم نقلهم أثناء عملية إعادة التشكيل. وعموماً، فقد تأثر تنظيم التدريب نتيجة لضعف التخطيط، بما في ذلك عمليات الموافقة المتأخرة والمعلومات الخاطئة بشأن فرص التدريب. وعدم كفاية مشاركة الإدارة الوسطى والموظفين في إعداد خطط التدريب وتنفيذها. فقد انحرف تنفيذ التدريب إلى حد بعيد عن الخطط الموضوعة. وفي بعض المكاتب، تجاوزت نفقات التدريب الفعلية بكثير المخصصات المقررة، ولم تكن هناك مشاورات داخلية سليمة بشأن إعادة توزيع الأموال المعنية. والتوازن الحالي في أموال التدريب ما بين التدريب الفردي والجماعي هو أبعد ما يكون عن التوازن المثالي، خاصة إذا ما أخذت بعين الاعتبار فعالية الكلفة بالنسبة للتدريب الجماعي. كما أن هناك حاجة واضحة إلى ترشيد توزيع الموال المخصصة للتدريب على تكنولوجيا المعلومات، إذ أن المكتب لاحظ أن الشعب الفنية لا تتلقى سوى ٧ في المائة من المجموع الكلي، بينما تتلقى شعب الدعم مثل شعبة الخدمات الإدارية بما فيها وحدة دعم الاتصالات النسبة المتبقية البالغة ٩٣ في المائة.

خامسا - الدور الإقليمي

٢٥ - أشار مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن اللجان الإقليمية مدعوة لتأدية دور محوري في المتابعة الإقليمية للبرامج الإنمائية العالمية وللعمل كأدوات لحفز تكثيف التعاون

بشكل مكثف بين الوكالات على المستويات الإقليمية. ولتحقيق هذا الهدف، كان من المتوقع زيادة الاستخدام الفعال لاجتماعات التنسيق الإقليمية تحت رعاية الأمناء التنفيذيين. وينبغي لهذه الاجتماعات أن تُيسر تحسين دمج البعد الإقليمي في الأطر البرنامجية أو على مستوى المشاركين فيها، وأن تعزز المشاركة في مشاريع التعاون التقني، وتقاسم المعارف المستقاة من التجارب الإدارية، وأن تؤدي إلى تحسين تنسيق السياسات والأنشطة، وبناء أوجه التآزر مع المنظمات الشريكة من أجل تنفيذ برنامج إنمائي إقليمي متماسك^(١٢).

٢٦ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن اجتماعات فريق التنسيق الإقليمي الذي تديره اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لم تحقق هذه التطلعات. وإذا كان أحدث الاجتماعات التي عقدها الفريق قد شهد تحسنا من حيث الحضور والتنظيم، فإن نتائج أعماله لم يكن لها أثر حاسم على تعزيز التعاون الإقليمي. ولم تُحدد بشكل رسمي المسؤوليات والآجال النهائية لتنفيذ توصيات اجتماعات فريق التنسيق الإقليمي، ولا يوجد نظام يمكن الاعتماد عليه لتنظيم التنفيذ المشترك ورصد التقدم المحرز فيه وإعداد تقارير عن نتائجه. وفي ظل دعم الموظفين الذي لا يتجاوز الحد الأدنى، يبقى الفريق في حالة سكون خلال الفترات الفاصلة بين الاجتماعات. وتكاد صفحة الفريق على موقع اللجنة على الإنترنت تكون عديمة القيمة كمصدر للمعلومات أو كأداة للتنسيق: فالمعلومات متقادمة ولا تضم الصفحة إسهامات من المكاتب الإقليمية التابعة لباقي برامج ومنظمات الأمم المتحدة أو وصلات تحيل إلى مواقعها^(١٣). وفي هذا الصدد، يُذكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتوصيته السابقة^(١٤) وما تلاها من توصية للجنة البرنامج والتنسيق^(١٥). بما مؤداه أن على اللجان الإقليمية أن تعزز مواقعها على شبكة الإنترنت باعتبارها منابر لتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ويتضح أن صفحة فريق التنسيق الإقليمي هي الأكثر ملاءمة لهذا الغرض.

٢٧ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية اتجاه وكالات الأمم المتحدة إلى الأخذ باللامركزية بالنسبة لعملياتها وإسنادها إلى مكاتبها الإقليمية، وهي مكاتب تختلف تغطيتها

(١٢) انظر تقرير الأمين العام بشأن التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما E/2005/15، الفقرات ٦٤-٦٧.

(١٣) www.escwa.org.lb/about/rcg/main.htm

(١٤) تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الصلات بين أنشطة المقر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، (E/AC.51/2005/2، الفقرة ٧٥).

(١٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ١٦، (A/60/16)، الفقرة ١٣٩.

الجغرافية من منظمة إلى أخرى^(١٦). ولاحظ المكتب أيضا أن فريق التنسيق الإقليمي أعرب في اجتماعه العاشر عن قلقه إزاء اختلاف التغطية الجغرافية لكيانات الأمم المتحدة في المنطقة العربية، إلا أنه لم يصدر أية توصيات محددة في هذا الصدد. ولاحظ المكتب كذلك أن هذه المسألة تمثل أحد التحديات التي تواجه إدارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عند اضطلاعها بأنشطة متصلة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا وجامعة الدول العربية، وأن اللجنة طلبت إلى وحدة التفتيش المشتركة أن تستعرض في عام ٢٠٠٦ التجميع الجغرافي المعتمد بالنسبة لإدارات الأمم المتحدة ومكاتبها وصناديقها وبرامجها ومنظمتها ووكالاتها في ضوء المشكلة التي نوقشت خلال الاجتماع العاشر لفريق التنسيق الإقليمي. وفي انتظار إنجاز استعراض وحدة التفتيش المشتركة، طلبت إدارة اللجنة رسميا إلى أعضاء جامعة الدول العربية غير الأعضاء في اللجنة أن ينضموا إليها كأعضاء كاملي العضوية. وقد انضم السودان بالفعل إلى اللجنة (أيار/مايو ٢٠٠٥) وأرسلت جميع البلدان الأخرى المعنية مراقبين للمشاركة في اجتماعات اللجنة. وتأمل اللجنة أن ينضم إليها المزيد من الأعضاء خلال دورتها لعام ٢٠٠٦. وثمة حاجة واضحة على المدى القصير لتحسين التعاون بين اللجنة والمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا. ومع أن هذا التعاون قائم في الوقت الراهن على أساس محدد وحسب كل حالة على حدة، من الضروري العمل على جعله متواصلا وشاملا.

٢٨ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية التجربة الناجحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تنسيق إعداد التقرير الإقليمي بشأن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. غير أن تعاونها مع المكاتب الإقليمية لكيانات الأمم المتحدة في المجالات المواضيعية والتنفيذية الأخرى لا يزال متفاوتا. وكما ورد في إشارة سابقة للأمين العام تتعلق بجميع اللجان الإقليمية^(١٧)، فإن مشاركة اللجنة في البرامج القطرية لمنظومة الأمم المتحدة في المنطقة لا تزال محدودة. ولعل ما أثار قلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية في المقام الأول هو الضعف الذي يتسم به إلى حد ما التعاون بين اللجنة وإحدى الجهات الفاعلة المهمة في المنطقة وهو المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فليس ثمة

(١٦) انظر تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة: الاستنتاجات والتوصيات (A/59/387، الفقرة ٥٦).

(١٧) انظر تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة (A/59/85-E/2004/68، الفقرات ٦٢-٦٤)، وتقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة: الاستنتاجات والتوصيات (A/59/387، الفقرات ٥٣-٥٩).

إطار شامل للتعاون بينهما ولا أي تفاهم واضح بشأن تقسيم العمل وتحديد أوجه التكامل والتآزر بين اللجنة والمكتب الإقليمي للدول العربية ولا بين اللجنة والمنسقين المقيمين. وتتسم المعلومات المقدمة عن اللجنة على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعكس بضرارتها كما أنه لا وجود لوصلات على موقعيهما تحيل إلى تقاريرهما الرئيسية. ولا يشارك موظفو اللجنة في أي من التدابير الفعالة المتصلة بالشبكات المعرفية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي قد تؤثر بشكل مباشر على خبراتهم.

٢٩ - وفي هذا الصدد، لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الأمين العام يعتمد حالياً تعزيز الأبعاد الإقليمية للأنشطة التنفيذية من خلال طائفة من التدابير تشمل إشراك المنسقين المقيمين اللجان الإقليمية في التقييمات القطرية المشتركة، وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وورقات استراتيجية الحد من الفقر، ووضع قائمة بالخبراء المتاحين في اللجان الإقليمية وفي شبكتها من الخبراء وواضعي السياسات الوطنيين والدوليين التي تشارك فيها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ومواصلة إجراء مشاورات مكثفة بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ولجانها الإقليمية وداخلها فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ البرامج الإقليمية^(١٨). ويعرب مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن ثقته بأن التدابير المزمع اتخاذها من شأنها أن تعزز مشاركة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في جهود المكاتب القطرية للأمم المتحدة. ويذكر المكتب في هذا الصدد بتوصية صدرت مؤخراً عن لجنة البرنامج والتنسيق مفادها أن تقوم اللجان الإقليمية والمكاتب القطرية بإقامة آليات لتبادل المعلومات والمعارف بصورة منتظمة^(١٩).

سادسا - إدارة المعلومات والمعارف

٣٠ - يذكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن استراتيجية الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات^(٢٠) توخعت قيام كل إدارة باعتماد استراتيجية وخطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستواها. ولاحظ المكتب أن ثمة بعض التقدم في تطوير وتحديث أدوات تكنولوجيا المعلومات التي تخدم احتياجات مختلف الشعب، إلا أن الآليات والسياسات العامة اللازمة لدعم إدارة تكنولوجيا المعلومات على نطاق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ليست متاحة. واستعرضت لجنة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في عام

(١٨) انظر تقرير الأمين العام بشأن العملية الإدارية لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠ (E/2005/58)، الفصل الرابع - حاء، الصفحتان ٣١-٣٢).

(١٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الستون، الملحق رقم ١٦، (A/60/16)، الفقرة ١٣٨.

(٢٠) انظر تقرير الأمين العام بشأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/57/620).

٢٠٠١ مشاريع اقتراحات مختلفة، إلا أنها لم تعتمدها. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن لجنة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات أعيد إنشاؤها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ويرى المكتب أنه ينبغي إنشاء هيئة استشارية لتطوير تكنولوجيا المعلومات وفقا للسياسات المعتمدة.

٣١ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية إدخال تحسينات جلية على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت، مما عزز من ظهوره، وإمكانية الوصول إليه، وانتشاره. إلا أن المحاور والمؤشرات البرنامجية اللازمة لتقييم فعالية الموقع من حيث جودة المعلومات المعروضة وموثوقيتها وحسن توقيتها، وسهولة استعمال الموقع تحتاج إلى تحسين في بعض المواضع. ويجري تطوير قدرة إتاحة المعلومات الداخلية على الإنترنت. وليس ثمة تطبيق موحد في جميع الشعب لخصائص وأطر وأشكال معلوماتية متماثلة، ولا لأفضل الممارسات كإدراج نماذج إبداء الرأي والمنشورات والوثائق على صفحات موقع الإنترنت. ومن بين الصعوبات المتعلقة بالحفاظ على أهمية المعلومات واستكمالها ثمة مسألة ترتيبات التنسيق. وما دامت إتاحة المعلومات وإبراز دور اللجنة ينبغي أن يكونا بمثابة أهم عنصرين في استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المعارف، فإن اللجنة تحتاج لآليات مناسبة لدعمهما. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن شبكة جهات التنسيق الحالية ينبغي أن تتحول إلى فرقة عمل يقودها مسؤول إعلامي ومدير للموقع، ويسند إليها تعهد صفحات الموقع واستكمالها، وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ويمكن لفرقة العمل أن تكون تحت إشراف لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٢ - ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ما يتاح من دعم الموظفين لتكنولوجيا المعلومات وإنشاء المواقع على الإنترنت وإدارتها هو أقل من الحد الأدنى المطلوب، وأن مدير الموقع لا يتوفر له الدعم اللازم، كما أن الموارد اللازمة لتطوير النظم لا تكاد تذكر. ونظرا لأن ثمة حاليا ٩ نظم رئيسية يتعين على وحدة تكنولوجيا المعلومات التابعة لشعبة الخدمات الإدارية أن تدعمها، بما في ذلك ٢٢ صفحة رئيسية مواضيعية أو تابعة لإحدى الشعب والإنترنت، فإن الموارد المتاحة للوحدة تظل غير كافية. وتتسم خطوط الإبلاغ بتوزعها على عدة جهات مما يؤدي إلى تشتت الموارد وازدواجية إدارتها. ولا يتسم توزيع الأدوار والمسؤوليات فيما بين العناصر والوحدات المختلفة التي تدعم تكنولوجيا المعلومات بالوضوح كما أن هناك نوعا من الخلط في ما يتعلق بأدوارها إزاء المستعملين. ويذكر مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن معيار الأمانة العامة فيما يتعلق بنسبة الموارد من موظفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعادل ٥ في المائة، بينما تبلغ هذه النسبة في اللجنة الاقتصادية

والاجتماعية لغربي آسيا نحو ٤ في المائة. ويعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأنه من الضروري تجميع وتعزيز موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اللجنة.

٣٣ - وفي ظل غياب لجنة عاملة تختص بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودون إجراء تحليل مناسب لعائداتها الملموسة، شاركت اللجنة إلى إنشاء عدد من قواعد البيانات المختلفة. ويُذكر المكتب بأن تطبيق استراتيجية خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يستدعي إجراء تحليل لعائد الاستثمارات باعتباره العامل الذي يحدد الأولويات المتوخاة من مشاريع ومبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتقييم فائدة التطبيقات البرمجية التي سيجري استخدامها أو تطويرها. وتمثل أحد بواعث قلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية في قلة استخدام بعض التطبيقات البرمجية من قبيل نظام المعلومات التكنولوجية والإدارية (T-MIS)، والتعاون التقني الإلكتروني (e-TC)، وقابلية تطويرها المحدودة، باعتبار أنها طورت في أزمان مختلفة باستخدام نظم تشغيلية غير مترابطة ولا تستخدم نفس مصادر المعلومات، وبالتالي فإنها تفسح المجال للازدواجية. ورغم أن هذه النظم هي في طور التشغيل الكامل، إلا أن بعض الوصلات الخاصة بها حاملة ولا تستخدم إلا على نحو محدود من القائمين على الإدارة والموظفين. وبالتالي فإن على شعبة تخطيط البرامج والتعاون التقني، بالتعاون مع وحدة تكنولوجيا المعلومات ولجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تجري استعراضاً يدرس مدى ملائمة قواعد البيانات هذه والقيمة المضافة المتأتية عنها وفائدتها، لتقرير الاستمرار في تشغيلها أو تعزيزها أو تبسيطها.

٣٤ - وكما شدد مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقرير سابق^(٢١) فإن الإدارة الفعالة للمعارف أمر ضروري لضمان نوعية البحث والتحليل، وحشد الخبرات والتجارب المتنوعة، وصياغة وتعميم المشورة في مجال السياسات والحصول على تعقيبات بهذا الشأن من ذوي الخبرة. والإدارة الفعالة للمعارف لا ينبغي لها أن تتيح الارتقاء إلى أفضل مستوى للتدفق الداخلي وتخزين المعلومات، وحماية الذاكرة المؤسسية وتسهيل الوصول إليها فحسب، بل عليها أيضاً أن تعزز الروابط بين شبكات الممارسة التي تمتد خارج إطار الأمم المتحدة. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية ما أحرزته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا من تقدم في تحسين موقعها على الإنترنت وتحسين الاستفادة من شبكتها الإلكترونية الداخلية (الإنترنت). لكن ثغرات المعلومات ما زالت قائمة، وكذا الحاجة إلى الاستفادة على نحو كامل من إمكانات الشبكة الداخلية في تنظيم ومعالجة وتبادل المعلومات عن

(٢١) انظر تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الصلات بين أنشطة المقر والأنشطة الميدانية: استعراض أفضل الممارسات للقضاء على الفقر في إطار إعلان الألفية (E/AC.51/2005/2)، الفقرتان ٥٦ و ٥٧.

القضايا الموضوعية، وآخر التطورات، والقرارات المتخذة والتحديات التي تواجه مختلف الشعب والإنجازات التي تحققت. وعلى صعيد أساسي، لاحظ المكتب مع القلق، وفي كثير من الحالات، عدم وجود نظام مطور على نحو كامل للملفات الشبكية المحلية المشتركة. ولا بد من معالجة هذه المسائل بالاستناد إلى استراتيجية شاملة لإدارة الفعالة للمعارف وخطة عمل واقعية لتطبيق هذه الاستراتيجية.

٣٥ - ولاحظ المكتب أن اللجنة لا تستخدم إلا فيما ندر بعض موارد الإدارة الفعالة للمعارف على غرار حيز العمل الذي توفره التقارير الوطنية عن التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولاسيما شبكته: وأولاهما شبكة تقارير التنمية البشرية (HDR-Net) والأخرى شبكة احصاءات تقارير التنمية البشرية (HDRStats-Net). فخلال الفترة الأخيرة، استخدم هاتين الشبكتين قرابة ١٢٠٠ مستخدم، وكان من بينهم ٦ مستخدمين فقط من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. وكذا كان الأمر بالنسبة لمشاركة اللجنة في مختلف منتديات شبكة تقارير التنمية البشرية. كذلك فإن الوصول إلى موارد المعلومات لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يتسم بالشمول وبسهولة الاستخدام. وقد لاحظ المكتب أن اللجنة أنشأت ثلاث شبكات خلال عام ٢٠٠٥ هي: شبكة التنمية الاجتماعية (SDNet)، ومنتدى التكنولوجيا الحديثة لإيجاد فرص العمل والحد من الفقر، وبوابة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الخاصة بالبحث والتطوير. والشبكة الأخيرة هي الوحيدة التي تتسم بقدر معقول من النشاط. ويعتقد المكتب أن شبكة التنمية الاجتماعية ومنتدى الحد من الفقر سيكونوا أكثر فعالية لو حظيا بقدر أفضل من التخطيط والامتداد بغرض اجتذاب مجموعة متنوعة ومتفانية من الأعضاء، من خلال اتسامها باعتدال أكثر التزاما.

٣٦ - وفيما لاحظ المكتب أن المحاولات الرامية إلى إنشاء نظام لإدارة المعارف داخل اللجنة افتقرت إلى المثابرة والحسم، فإن هناك خبرات راسخة يتعين استخدامها. ويعرب المكتب، على وجه التحديد، عن إعجابه بتقرير منهجيات إدارة المعارف^(٢٢) الذي يروج لمنهجية لتكوين المعارف وتبادلها وتعميمها في البلدان الأعضاء في اللجنة، ويرسي الخلفية المفاهيمية لتبادل المعارف، ويشدد على دور المعرفة كمورد من شأنه تحقيق الثروة وتحسين نوعية المعيشة. ولاحظ المكتب أيضا مع الارتياح المحاولات الرامية إلى إنشاء شبكات ومنتديات ومجموعات للممارسة في إطار الجهود الفردية التي تبذلها الشعب. لكن هذه الجهود

(٢٢) انظر ”الإدارة الفعالة للمعارف: نهج تجريبي في القطاعات الأساسية لدى البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا“ (E/ESCWA/ICTD/2003/9)

لا تسترشد بالخطوة الموضوعية على نطاق اللجنة بأسرها لتشجيع الإدارة الفعالة للمعارف داخليا وفي المنطقة. ويعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن اللجنة ستحسن صنعا إن هي طبقت داخليا المشورة التي قدمتها للبلدان الأعضاء ضمن التقرير المشار إليه أعلاه.

٣٧ - ويرى المكتب أن اللجنة في حاجة إلى وضع استراتيجية لإدارة المعارف تشمل تحديد المعلومات وأفضل الممارسات داخليا، وجمعها ومواءمتها وتنظيمها وتطبيقها وتبادلها، بالإضافة إلى تعميم المعارف على المستخدمين في الخارج والاسترشاد بتعليقاتهم، من خلال استخدام أدوات مختلفة لإدارة المعارف. وتمشيا مع الجهود التي تبذلها اللجنة لتكون "مركزا إقليميا للخبرة الريفية" عملي المنحى، يتعين عليها أن ترسخ موقعها كمركز إقليمي لإدارة المعارف، وأن تصبح مدخلا متميزا للبلدان الأعضاء الساعية إلى استقاء المعرفة في مجالات اختصاص اللجنة. وينبغي أن تشمل استراتيجية اللجنة في هذا المضمار على بعض الأحكام الواردة في استراتيجية التعاون التقني المقدمة إلى اللجنة في عام ٢٠٠٥، وأن تستفيد استفادة كاملة من خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إدارة "شبكات المعرفة"، من خلال الهياكل المواضيعية المطوّرة، والعضوية الداخلية والخارجية المتنوعة، وتسهيل النقاش، وتسجيل المعلومات المتبادلة في شكل عالمي موحد يطلق عليه اسم "الإجابات الموحدة".

٣٨ - وإبان عملية التفتيش، لم يتمكن مكتب خدمات الرقابة الداخلية من العثور على قائمة بمنظمات إدارة المعارف المشاركة في عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والتي تشجع تبادل التجارب بشأن المشاكل المشتركة وحلولها على المستوى الإقليمي. وينبغي أن يكون هذا الأمر من بين الغايات التي تصبو إليها استراتيجية إدارة المعارف وخطة العمل الخاصة باللجنة أيضا.

سابعاً - دعم البرامج

٣٩ - لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن معظم الإجراءات الإدارية والعمليات لدى اللجنة ما زالت تتم في شكل مواد مطبوعة، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف والتأخير. وعلاوة على ذلك، فإن المركزية المفرطة في عملية اتخاذ القرارات من شأنها أن تفاقم من حالات عدم الكفاءة. ومن الضروري تبسيط الإجراءات والممارسات المتعلقة بتدفق عمل اللجنة وإعادة تصميمها بما يكفل تحديثها، والقضاء على المعوقات، والتقليل من التجهيز اليدوي للمعاملات إلى أدنى حد، والمواءمة بين تفويض السلطات المعلن والفعلي. ومن شأن التطبيق الأوسع نطاقا لسبل الإدارة الالكترونية والتقنيات الآلية لتدفق العمل أن يتيح للموظفين تقديم ومعالجة طلبات الخدمة التي يجري القيام بها حاليا بصورة يدوية، ومن بينها إدارة الإجازات، وحساب تكاليف المكالمات الهاتفية، والموافقة على السفر، وحفظ سجلات بيانات الموظفين.

ويمكن إعادة نشر الموارد المحررة بهذه الطريقة للقيام بأنشطة تقنية أو أنشطة دعم أكثر أهمية. وستمثل الفائدة الهامة الأخرى في زيادة إحساس الموظفين بالرضى عن عملهم.

٤٠ - تعد إدارة الموارد البشرية واحدة من أهم وظائف الدعم. وقد صدرت عن فريق رصد شكّل مؤخرا لدى مكتب إدارة الموارد البشرية توصيات بشأن تطبيق سلطة التفويض في هذا المجال، ومعظم هذه التوصيات قد نفذ أو يجري تنفيذه. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية التحسن الناجم والمتمثل في تزويد قسم إدارة الموارد البشرية التابع لشعبة الخدمات الإدارية بطاقتهم كامل من الموظفين وبرئيس للقسم. ولاحظ المكتب تحسنا في عدد من المجالات المتعلقة بالموارد البشرية، كالتوازن بين الجنسين وانخفاض متوسط الوقت اللازم لملاء الشواغر. كما لاحظ وجود خطط لتطبيق التوصيات المنبثقة عن استعراض تصنيف فئة الخدمات العامة لعام ٢٠٠٥.

٤١ - بيد أن المكتب أبدى قلقه من أن رئيس قسم إدارة الموارد البشرية لم يكن بوسعها، في عدد من الحالات، التيقن من تقييد الإدارة التنفيذية بالسياسات والممارسات السارية. ويشير المكتب في هذا الصدد إلى أهمية ضمان ابتعاد القرارات التنفيذية عن التعسف وسوء النية والتمييز، لا سيما ما يتعلق منها بتقييم أداء الموظفين أو تمديد عقودهم. وقد لاحظ المكتب في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ أن خمسة موظفين عرض عليهم تمديد عقودهم لفترة أقل من فترة العامين التي أوصى بها رئيسهم المباشر. وتلقى واحد منهم فقط مذكرة خطية توضح أسباب هذا التمديد، فيما أعلم موظف آخر بذلك شفويا. وبعد مناقشات، منح موظفان تمديدا لفترة سنتين.

٤٢ - ويعد التقييد بمواعيد تقييم أداء الموظفين عاملا أساسيا لضمان النزاهة في إدارة الموارد البشرية. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن تقارير نظام تقييم الأداء للدورة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ قد استكملت بنسبة ١٤ في المائة فقط للموظفين في مكتب الأمين التنفيذي للجنة و ٢٥ في المائة لموظفي قسم خدمات المؤتمرات والمكتبة بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وفي الوقت الذي جرت فيه عملية التفتيش (١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥)، كان قد انتهى من ٨٨ في المائة من تقارير نظام تقييم الأداء للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ و ٦٣ في المائة من خطط الأداء للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

ثامنا - الإدارة التنفيذية

٤٣ - لاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية ما حققه الأمين التنفيذي من نجاح معترف به في تعزيز الصورة الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وتوطيد التزام الموظفين برسالتها، وحشد دعم أصحاب المصلحة الإقليميين لمهمتها. ولاحظ المكتب أيضا أن

موظفي اللجنة يقدرّون كثيراً دعم الأمين التنفيذي النشط في المسائل المتعلقة برفاه الموظفين مثل نقل مطعم الخدمة الذاتية، وإنشاء مركز للرعاية النهارية، وفي السعي إلى إلغاء التغيير الذي طرأ على تصنيف مركز العمل من حيث مستوى المشقة وآثاره على استحقاقات الموظفين. وأعرب الموظفون عن تقديرهم للاجتماعات التي عقدها الأمين التنفيذي مع عموم الموظفين لإطلاعهم على التطورات والتحديات الجديدة.

٤٤ - ومن سبيل إحراز هذا التحسين تعزيز فعالية وأوجه تكامل الآليات الاستشارية التي تعتمد عليها الإدارة التنفيذية. ويقوم ديوان الإدارة العليا حالياً بدور الهيئة الاستشارية، الرئيسية ولاحظ المكتب أنه غير مناسب للاضطلاع بهذا الدور، ويعزى ذلك أساساً لعضويته المتضخمة. وفيما يتعلق بالقرارات التنفيذية، يرى المكتب أن من المستصوب إنشاء مجلس استشاري للإدارة العليا تكون عضوية مقصورة على مديري البرامج الفرعية. وسيعالج المسائل البرنامجية والتنفيذية في إطار جدول أعمال محدد بدقة، في حين يمكن للديوان أن يركز على المسائل الاستراتيجية إلى جانب تبادل المعلومات على نطاق واسع. ومن المهم وضع تقسيم واضح للعمل وتحديد أوجه التكامل بين مجلس الإدارة العليا، والديوان، ولجنة استعراض المشاريع، وغيرها من الهيئات الاستشارية وتحديد أولويات جداول أعمالها.

٤٥ - ومن السبل الهامة الأخرى للتحسين أن يتم الحفاظ على تكامل وتطابق التسلسل الإداري الرسمي وغير الرسمي. ويشير المكتب إلى أن رؤية اللجنة تجعل ثقافتها الداخلية تعتمد على تعزيز الشفافية والتحفيز على الاتصال الفعال والمفتوح، والتكامل في العمل وتحقيق مستوى عالٍ من التلاحم، فضلاً عن تشجيع تفويض السلطة والمساءلة على نحو متسق. ورغم التحسن الذي شهده بعض هذه المجالات، لاحظ المكتب أن الإدارة التنفيذية ما زالت تخضع لاتخاذ القرارات على نحو مخصص أو تقديري، وهو أمر كثيراً ما يتجاهل ما هو معمول به في مجال خطوط التسلسل الإداري وتفويض السلطة. ويرى المكتب ضرورة تعزيز القدرة التنفيذية على وضع ممارسات جيدة للإدارة والحفاظ عليها وتقييم أداء مديري البرامج الفرعية بصورة منصفة وموضوعية وشفافة.

٤٦ - وعند النظر في كفاءة الإدارة، لاحظ المكتب أن مورداً هاماً من قبيل وظيفة نائب الأمين التنفيذي لا يُستفاد منه بالكامل. ويمكن تحسين الفعالية العامة للإدارة التنفيذية بشكل كبير بتحديد مسؤوليات النائب والسلطة المفوضة له بوضوح ومراقبة هذه الترتيبات التمكينية على نحو ثابت. ومن شأن تكليف النائب بنصيب عادل من عبء عمل الإدارة التنفيذية أن يمكّن الأمين التنفيذي من التركيز بالكامل على شؤون القيادة، والتوجيه الاستراتيجي، وتعزيز مهمة اللجنة على الصعيد الإقليمي. ولاحظ المكتب أن المهام المسندة

إلى نائب الأمين التنفيذي لا تتوافق مع الفقرتين ٤-١ و ٤-٢ من نشرة الأمين العام
ST/SGB/2002/16.

تاسعا - الاستنتاجات

٤٧ - لا مرء في أن إصلاح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أسهم في جعلها أحد مراكز الخبرة الرفيعة على المستوى الإقليمي ذات المنحى العملي، والمكرسة للقيام بعمل يتسم بالافتقار المهني على أعلى مستوى من الجودة من خلال بيئة عمل تتسم بالكفاءة والفعالية. وفي سياق تحقيق هذا الطموح، ستمثل التحديات الرئيسية التي ستواجهها اللجنة في تحقيق استقرار هيكلها التنظيمي والاستفادة منه إلى أقصى حد، وتعزيز برامجها الفرعية الإحصائية، والإدراك الكامل لمزاياها النسبية بالمقارنة مع الشركاء الإقليميين، وتعزيز ثقافتها الإدارية. ومن العوامل الرئيسية لتعزيز الثقافة الإدارية للجنة تحديث إدارتها للمعارف وقدرتها في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل. وهذا أمر ما زال يتعين تحقيقه.

٤٨ - ولاحظ المكتب مع الارتياح قيام اللجنة بتعزيز الميزة القائمة على النتائج بروح من التفاني والحماسة. وقدم تدريب متين للإدارة والموظفين فيما يتعلق بمنهجيتها وتنفيذها. ويرى المكتب أن التطبيق العملي للإدارة القائمة على النتائج في اللجنة أكثر تطورا ومتانة واتساقا بالمقارنة مع العديد من الإدارات الأخرى في الأمانة العامة. ويكمن التحدي في إقرارها بنظام على نفس القدر من الفعالية لضوابط الجودة بالنسبة للأهداف القابلة للتحقيق.

٤٩ - ويكمن موطن القوة الرئيسي للجنة في خبرتها المتعددة التخصصات، ومعرفتها الوثيقة بخصوصيات المنطقة وقضاياها الإنمائية، بالإضافة إلى أن جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ممثلة في كمها الهائل من الخبرة. ولا شك في أنه بوسع اللجنة توفير الحس والفهم الإقليميين الضروريين للإبلاغ عن الأنشطة وتنسيقها وتنفيذها على المستوى الإقليمي. أما مواطن ضعفها الحالية، فتكمن في ميلها إلى الإدارة التنفيذية الجزئية، وحالات غياب الشفافية، ونقص تبادل المعلومات، والمصاعب المتبقية في تعبئة الموارد الخارجة عن الميزانية.

عاشرا - التوصيات

التوصية ١

٥٠ - ينبغي أن تقرر اللجنة ما هي "أفرقة الشعب" الحالية التي يجب إعادة إنشائها كوحدات تنظيمية ثابتة، وما هي الأفرقة التي ستظل على حالها. وينبغي أن تشكل الأفرقة المتعددة التخصصات والأفرقة المشتركة بين الشعب استكمالاً للهيكلة التنظيمية الثابتة،

بحيث يكون القصد من إنشائها تحقيق أهداف غير متكررة ملموسة بحلول آجال محددة. وينبغي تمكين مديري البرامج الفرعية من إدارة كل من الوحدات الهيكلية الثابتة والأفرقة المتعددة التخصصات في حدود صلاحياتهم (الفقرات ٥-٨) (SP-04-003-001)^(٢٣).

٥١ - لا توافق اللجنة على التوصية ١. وبصرف النظر عن التسمية - سواء أكانت "أفرقة" أو "أقسام" - فإن الهيكل الحالي للجنة يخدم أغراضها، حيث أن رؤساء الأفرقة يتمتعون بسلطة العمل في المجالات الخاصة بكل منهم ويعملون في مجالات وأفرقة فنية متخصصة، وكذلك في الأفرقة المتعددة التخصصات والأفرقة المنشأة داخل الشعب أو المشتركة فيما بينها لغرض الاضطلاع بمهام/نواتج محددة. وجدير بالذكر أنه لم يمض على الهيكل الحالي سوى عامين. ويحتاج الموظفون إلى مزيد من الوقت للتعامل بصورة كاملة مع التغييرات الجديدة. وسيكون من أشد العوامل زعزعة للاستقرار أن يجري تغيير الهيكل بعد هذه الفترة القصيرة دون إجراء تقييم واف وشامل. ورغم أن تقرير المكتب سجل تفككا في بعض هياكل الأفرقة، فإنه لم يعترف على نحو كاف لا بالإجراءات التي اتخذتها اللجنة في الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ للحد من هذا التفكك ولا بالموظفين اللازمين لإنشاء المراكز والوحدات الجديدة التي تستجيب للاحتياجات الإقليمية المتغيرة. وفيما يتعلق بأوجه الجمود التي لاحظها المكتب، ترى اللجنة أن استخدام الموارد البشرية والمالية المخصصة للأنشطة/النواتج ينبغي أن يظل خاضعا لميزانية فترة السنتين المعتمدة، سواء جرى الاضطلاع بهذه الأنشطة/النواتج من خلال العمل المتعدد التخصصات (أي الأفرقة المتعددة التخصصات) أو في إطار التسمية التقليدية (أي الوحدة/القسم). وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعليمات الأمين التنفيذي، التي تبدو جامدة بالنسبة إلى المكتب، قد أملتها حقيقة أن بعض رؤساء الشعب كانوا يستخدمون الموارد المعتمدة في ميزانية فترة السنتين في إطار برامج فرعية أخرى. مما يخالف قواعد وأنظمة الأمم المتحدة المتعلقة بالميزانية، وبما يؤثر على إنجاز البرامج الفرعية الأخرى للنواتج التي صدر تكليف بها. ولاحظ المكتب عدم موافقة اللجنة، لكن ملاحظات المكتب دعمت صلاحية هذه التوصية. ويعتقد المكتب أن تفويض السلطات لرؤساء البرامج الفرعية ينبغي أن يكون أكثر فعالية، وأنه ينبغي إجراء استعراض لكفاءة هيكل الأفرقة وفقا للتوصية.

(٢٣) تشير الرموز الموجودة بين أقواس في هذا الفرع إلى رمز داخلي يستخدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تسجيل التوصيات.

التوصية ٢

٥٢ - ينبغي إنجاز الاستعراض الداخلي دون تأخير. وينبغي، دون أي مزيد من التأخير، إعادة إنشاء وتنشيط شعبة للإحصاءات تضطلع بالمسؤولية عن جميع النواتج والموارد للبرنامج الفرعي للإحصاءات. وينبغي ربطها، من خلال آليات استشارية وترتيبات تعاونية فعالة، بالشعب الأخرى للجنة، والشعبة الإحصائية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والنظراء الإقليميين والوطنيين. (الفقرات ٩-١٢) (SP-04-003-002).

٥٣ - أحاطت إدارة اللجنة علما بهذه التوصية، وتعزم استئناف استعراض الحالة. وسراقب المكتب نطاق الاستعراض المتوخى ومضمونه وتكامله ومنفعته ونتائجه، بوصفه أساسا لتنفيذ التوصية.

التوصية ٣

٥٤ - ينبغي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا استعراض اختصاصات لجنة المنشورات التابعة لها، بما يعكس أفضل الممارسات ذات الصلة ويضمن تحديدا واضحا لتوزيع المسؤوليات بين لجنة المنشورات وبين الشعب الفنية والإدارة العليا للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. (الفقرات ١٧-١٩) (SP-04-003-003).

٥٥ - تقوم اللجنة حاليا باستعراض اختصاصات مجلس المنشورات في مقر الأمم المتحدة وتنوي الاضطلاع بدور يتسم بمزيد من روح المبادرة من أجل تعميم المعلومات المتعلقة بالمنشورات على الموظفين على نطاق أوسع.

التوصية ٤

٥٦ - ينبغي أن تعد اللجنة خطة عمل لتنفيذ جميع العناصر المقررة في نظام النوعية الكلية تنفيذًا تاما. (الفقرة ٢٠) (SP-04-003-004).

التوصية ٥

٥٧ - وينبغي للجنة استعراض المشاريع التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التعامل مع كافة مشاريع التعاون التقني بغض النظر عن مصدر تمويلها. وينبغي أن تعد لجنة استعراض المشاريع خلاصة لأفضل الممارسات في مجالات جمع الأموال، والموافقة على المشاريع، والتقدير والتقييم، وتحقيق أقصى قدر ممكن من التركيز الجغرافي للتعاون التقني على النحو المطبق في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، فضلا عن المبادئ التوجيهية والنماذج ذات الصلة المخصصة للاستخدام في عمل لجنة استعراض المشاريع. وينبغي أن تُتاح على الشبكة الداخلية (الإنترنت) وقائع جلسات لجنة استعراض المشاريع، إلى جانب

معلومات شاملة عن الخدمات الاستشارية المخططة والمقدمة، وينبغي إنشاء لوحة إعلانات إلكترونية تسهل الإطلاع على نطاق واسع على المعلومات المتعلقة بتخطيط أنشطة التعاون التقني، واستخدام هذه المعلومات لدعم البرمجة والتعاون المتعددي التخصصات. (الفقرات ٢١-٢٣) (SP-04-003-005).

التوصية ٦

٥٨ - ينبغي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحسين أثر التدريب على أداء البرامج من خلال التدابير التالية:

(أ) تحديد أولويات التدريب ومواضيعه، بأسلوب المشاركة، استنادا إلى أولويات البرامج والاحتياجات ذات الصلة بتكليف مهارات الموظفين، وجعل خطط التدريب متاحة لجميع الموظفين؛

(ب) تشجيع التدريب الجماعي وزيادة نصيبه من كافة الأموال المخصصة للتدريب إلى ما لا يقل عن ٣٠ في المائة؛

(ج) وضع مبادئ توجيهية واضحة تتعلق بالاستفادة من التدريب الخارجي ونشرها على نطاق واسع (الفقرة ٢٤) (SP-04-003-006).

التوصية ٧

٥٩ - (أ) ينبغي للجنة الشروع - بالتعاون مع كافة أعضاء فريق التنسيق الإقليمي - في إجراء استعراض متعمق لدور الفريق وأساليب عمله، بغية تحويله إلى أداة قوية للتنسيق الإقليمي، وإقامة آلية يُعتمد عليها لتنفيذ توصياته، وكفالة دعم فعال من الموظفين لدوره المنشط.

(ب) ينبغي إصلاح الصفحة الخاصة بفريق التنسيق على موقع اللجنة على الشبكة، واستخدام أدوات إلكترونية أخرى مناسبة لدعم استمرار تعاون أعضاء الفريق على تنفيذ توصياته وتحديد بنود جدول أعمال الاجتماعات المقبلة. (الفقرتان ٢٥ و ٢٦) (SP-04-003-007).

التوصية ٨

٦٠ - ينبغي أن تطور اللجنة دون تأخير برنامجا أطول مدى للتعاون المواضيعي والفني مع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، يكون من

شأنه تحقيق التداؤب بين اللجنة والمكتب والاستفادة من ميزتهما النسبية (الفقرة ٢٧)
(SP-04-003-008).

٦١ - ترحب اللجنة بهذه التوصية؛ أما برنامج التعاون المواضيعي والتقني مع المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فينبغي وضعه في مرحلة البرمجة، أي في سياق الإطار الإستراتيجي للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وسيتم بدء الاتصالات وتبادل المعلومات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وتحديد إمكانيات التعاون.

التوصية ٩

٦٢ - ينبغي للجنة إشراك المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصورة نشطة في وضع إطار شامل ومحدد للتعاون على المدى الطويل لدى تعزيز الأبعاد الإقليمية للأنشطة الفنية على النحو الذي توخاه الأمين العام. وينبغي أن يشمل هذا الإطار أيضا جميع المكاتب الإقليمية لمنظومة الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وينبغي أن يستخدم الشبكات الإقليمية لإدارة المعارف التي تستند إلى الإنترنت باعتبارها المورد الرئيسي الذي يسمح بتعاون فعال. (الفقرتان ٢٨ و ٢٩) (SP-04-003-008).

٦٣ - توافق اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على التوصية ٩. إلا أن هذه التوصية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار أن التعاون يتطلب مشاركة من الجانبين. فقد حاولت اللجنة عدة مرات الاتصال بالمكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكثير من هذه المحاولات لم تلق أي رد. ولمعالجة هذه الحالة تم الاتصال بالمسؤولين الجدد للبرنامج الإنمائي، والترتيب لعقد اجتماعين خلال شهري تموز/يوليه وتشيرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ من أجل استكشاف سبل التعاون. وتتيح لامركزية أنشطة مراكز الخدمات على الصعيد الإقليمي فرصة ممتازة لتحقيق التداؤب بين الأنشطة والاستفادة من أوجه التكامل والتناغم. وتتيح فترة السنتين الجديدة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فرصة لتطوير أساليب تعاون مختلفة. ويمكن أن تشكل الشبكات الإقليمية لتقاسم المعارف موارد هامة لتحقيق تعاون أكثر فعالية، من حيث الأعمال التحليلية، وإسداء المشورة في مجال السياسات، وتنمية القدرات، وإقامة الشبكات.

التوصية ١٠

٦٤ - ينبغي للجنة وضع استراتيجيتها لتكنولوجيا المعلومات وخطة استراتيجية للتنفيذ تستند إلى معايير الأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية الخاصة باستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي إتاحة وقائع اجتماعات لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الشبكة الداخلية (الإنترنت). (الفقرة ٣١) (SP-04-003-010).

التوصية ١١

٦٥ - تدعو الحاجة إلى إنشاء وظيفة مسؤول عن المعلومات، مع تحديد اختصاصات واضحة وترتيبات تنسيق مع مصمم مواقع الإنترنت والمنسقين في الشعب، تحت التوجيه العام للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بُغية كفالة دعم شامل يُعتمد عليه فيما يتعلق بالموقع على الإنترنت. (الفقرة ٣١) (SP-04-003-011).

٦٦ - توافق إدارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على التوصية، إلا أنها تؤكد صعوبة تنفيذها، إن لم يكن استحالة، في إطار ميزانية معدومة النمو، والحظر المفروض على إنشاء وظائف جديدة.

التوصية ١٢

٦٧ - ينبغي الجمع بين وحدة تكنولوجيا المعلومات، ووحدة تنسيق نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ووحدة الاتصالات، في قسم واحد معني بالمعلومات والاتصالات والنظم تابع لشعبة الخدمات الإدارية، من أجل كفالة توفير أدنى حد ضروري من الموارد لتقديم الدعم المناسب لعمليات تطوير النظم وصيانة الموقع على الإنترنت والاتصالات. وينبغي زيادة نسبة الموارد المخصصة لتكنولوجيا المعلومات إلى المستوى العادي الذي تبلغ نسبته ٥ في المائة. ومن شأن هذه الزيادة أن تضمن توفير دعم لمصمم مواقع الإنترنت، وإنشاء وظيفة لتطوير النظم. وينبغي تحديد الأدوار والمسؤوليات والتسلسل الإداري بصورة واضحة لتعزيز التعاون وتقاسم المعلومات. وكذلك ينبغي إنشاء نظام احتياطي دون تأخير لتفادي حدوث حالات لا تتوافر فيها إمكانيات تطوير النظم وتقديم الدعم المتعلق بالموقع على الإنترنت. (الفقرة ٣٢) (SP-04-003-012).

التوصية ١٣

٦٨ - تمشيا مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمم المتحدة، ينبغي أن تقوم اللجنة بتحليل لجدوى التكاليف واستعراض لعائدات الاستثمار لكافة قواعد البيانات التي تم تطويرها، وتقرير مدى مناسبتها، وجدوى استمرارها وتحسينها وتبسيطها. وينبغي للجنة عدم تطوير أية نظم أو تطبيقات جديدة حتى يتم اعتماد استراتيجيتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإلى حين إنشاء لجنتها المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكي تقوم الأخيرة بهذا الاستعراض. وينبغي أن يستند أي تطوير مستقبلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى الأولويات والموارد التي تحددها لجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفقرة ٣٣) (SP-04-003-013).

التوصية ١٤

٦٩ - (أ) ينبغي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن تضع استراتيجية لإدارة المعارف تستند إلى التوصيات التي تقدمها اللجنة نفسها إلى الدول الأعضاء، وإلى تجارب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعايره، وأن تعتمد خطة عمل لتنفيذ تلك الاستراتيجية. وينبغي أن تهدف الاستراتيجية إلى جعل اللجنة مصدرا للمعارف المتعلقة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية الإقليمية، والمرجع الأول لمجموعة متنوعة من المهنيين وأصحاب المصالح الراغبين في الحصول على هذه المعارف. وينبغي أيضا أن تتيح المجال للمناقشات الهادفة إلى تسهيل التداول بين الدول الأعضاء بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال اللجنة، فيما بين دوراتها. وينبغي لاستراتيجية إدارة المعارف أن تعزز استراتيجية اللجنة للاتصال والتوعية، وتستند إلى استراتيجيتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(ب) وينبغي إنشاء وظيفة متفرغة لإدارة المعارف يشغلها خبير معترف به في هذا المجال، على أن يتمتع بكافة السلطات والموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل (الفقرات ٣٤-٣٨) (SP-04-003-014).

٧٠ - توافق إدارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على التوصية، إلا أنها تؤكد صعوبة تنفيذ الجزء (ب) منها، إن لم يكن مستحيلا في إطار ميزانية معدومة النمو، والحظر المفروض على إنشاء وظائف جديدة.

التوصية ١٥

٧١ - ينبغي للجنة أن تقوم دون تأخير باستعراض شامل لعملياتها وسبل تدفق أعمالها بهدف تنفيذها آليا وفقا لأفضل الممارسات المعتمدة في جميع أجزاء الأمانة العامة استنادا إلى خطة عمل واقعية وذات آجال ومسؤوليات محددة (الفقرة ٣٩) (SP-04-003-015).

التوصية ١٦

٧٢ - ينبغي لرئيس قسم إدارة الموارد البشرية أن يتخذ التدابير المناسبة لضمان اتساق جميع القرارات المتعلقة بالموظفين مع السياسات والإجراءات المعتمدة وتبناها على النحو الملائم في ملفات الموظفين الشخصية. وينبغي الاحتفاظ بسجلات أعمال الموظفين ورصد مدى امتثالها لتلك السياسات والإجراءات (الفقرة ٤١) (SP-04-003-016).

٧٣ - لا تتفق إدارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع هذه التوصية أو الفقرة المتعلقة بها.

التوصية ١٧

٧٤ - ينبغي للإدارة أن تكفل إتمام تقارير تقييم الأداء في الموعد المقرر (الفقرة ٤٢)
(SP-04-003-017).

٧٥ - لا تتفق إدارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع هذه التوصية وتطلب حذف الفقرة ذات الصلة من التقرير النهائي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية، إذ أنه بذلت جهود مكثفة اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ليس فقط لضمان الامتثال في الوقت المحدد لإجراءات نظام تقييم الأداء بل أيضاً لتشجيع ثقافة تقوم على إدارة الأداء لضمان التحول من نظام يقوم على السياسة المتعلقة بالموارد البشرية إلى نظام للممارسة المتعلقة بالموارد البشرية. وقد أدرجت إدارة اللجنة هدفاً محدداً يتعلق بإدارة الأداء في أهداف خطة إدارة البرامج لعام ٢٠٠٥. وعُقدت سلسلة من الاجتماعات لمساعدة الموظفين على إعادة تنسيق تقارير تقييم الأداء الخاصة بهم لتتفق مع إجراءات نظام تقييم الأداء وتعكس الأهداف العامة المبينة في خطة إدارة البرامج. وقد تحققت معدل امتثال اللجنة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بصورة تامة. كما أن معدل الامتثال الحالي عند استعراض منتصف المدة للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ معدل مرضٍ تماماً. وتبني هذه الملاحظة والتوصية على البيانات التي قدمتها اللجنة. وسيتم بانتظام رصد ما نُفذ من هذه التوصية لضمان مواصلة التحسن المبلغ عنه فيما يتعلق بإدارة نظام تقييم الأداء.

التوصية ١٨

٧٦ - ينبغي للأمين التنفيذي أن ينشئ هيئة تنسيقية واستشارية رفيعة المستوى لمعالجة القرارات البرنامجية والتنفيذية إلى جانب آلية تقوم بالمتابعة الوافية لقرارات الإدارة التنفيذية المتخذة بناء على مشورة هاتين الهيئتين (الفقرة ٤٤) (SP-04-003-018).

٧٧ - لا تتفق إدارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع هذه التوصية إذ تتوفر وسائل كافية لمعالجة القرارات البرنامجية والتنفيذية. غير أن إدارة اللجنة ستنتظر في إمكانية التناوب بين اجتماعات الإدارة العليا التي يحضرها فقط مدير البرامج لمعالجة القضايا الاستراتيجية على مستوى البرامج والقضايا المشتركة بين البرامج الفرعية، فضلاً عن القضايا البرنامجية والتنفيذية الموجهة نحو السياسات العامة، وغيرها من اجتماعات الإدارة العليا ذات الحضور الموسع (مديرون من المستوى المتوسط ومستشارون إقليميون) لتبادل المعلومات والآراء عن المواضيع ذات الاهتمام المشترك والقضايا البرنامجية. ويعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هذه التوصية (المعدلة في ضوء تعليقات اللجنة) يمكن أن تأتي بتحسينات في الإدارة التنفيذية، وسيواصل رصد الحالة وتقييمها في ضوء تعليقات اللجنة.

التوصية ١٩

٧٨ - ينبغي للأمين التنفيذي أن يكفل التمسك بقواعد الرقابة الشفافة والفعالة عن طريق احترام خطوط التسلسل الإداري القائمة ومعالجة قضايا المساءلة على نحو متسق ونزيه (الفقرة ٤٥) (SP-04-003-019).

٧٩ - ترفض إدارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا هذه التوصية والفقرة المتعلقة بها رفضاً كاملاً.

التوصية ٢٠

٨٠ - ينبغي للأمين التنفيذي أن يحدد بوضوح المسؤوليات الفنية والإدارية التي يفوض في شأنها نائب الأمين التنفيذي وأن يحافظ على نزاهة هذا التفويض إلى جانب المساءلة عن الاضطلاع بتلك المسؤوليات. وينبغي وضع واحترام إجراءات وخطوط تسلسل إداري واضحة للمسؤولين أمام الأمين التنفيذي وفي ما يتعلق بمديري البرامج الفرعية (الفقرة ٤٦) (SP-04-003-020).

٨١ - لا تتفق إدارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مع هذه التوصية أو الفقرة المتعلقة بها.

(توقيع) إنغا - بریت آهلينيوس

وكيلة الأمين العام

لخدمات الرقابة الداخلية